مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

# قراءة الخليل بن أحمد القرآنيّة

## تعريف بها، ودراسة نحويّة لما أشكل منها

إعداد

د. عبد الله بن محمّد بن عيسى مسمليّ

الأستاذ المشارك بقسم اللّغة والنّحو والصّرف في كلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى

- من مواليد عام ١٣٩١هـ بمدينة الدُّرَيْعِيَّة بالسعودية.
- تخرج في كلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى بمدينة مكّة المكرّمة عام ١٤١٣هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الدّراسات العليا العربيّة كلّيّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى عام ١٤١٨هـ بأطروحته: "مجمع الغرائب ومنبع الرّغائب في غريب الحديث لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ (ت٥٢٩هـ): دراسة وتحقيق القسم الثاني"، كما نال شهادة الدّكتوراه منه أيضاً عام ١٤٢٣هـ بأطروحته: "نظام التّقاليب في المعاجم العربيّة: دراسة في الصّناعة المعجميّة".
- من أعماله المنشورة: "أثر حفظ القرآن الكريم في تنمية المهارات اللغويّة"، "طرق المعاجم اللغويّة في تقويم اللسان"، "القراءات القرآنيّة وتوجيهها في كتاب العين: جمع ودراسة".
- البريد الشبكي: ammasmali@uqu.edu.sa

(قدم للنشر في ١٤٤٢/١٠/٨هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٢/١١/٤هـ)

## الملخّص

يقوم هذا البحث بالكشف عن جانب من جوانب إسهامات إمام العربيّة الفذّ الخليل بن أحمد الفراهيدي في علوم القراءات، مبرزًا أوجه قراءته الّتي اختارها وأقرأ بها، إضافة إلى عنايته بالرّواية عن بعض كبار القرّاء كابن كثير وعاصم، مبيّنًا المصادر الّتي نقلت عنه ذلك، وفي القسم الثّاني من البحث دراسةٌ لأربع مسائل نحويّة مرتبطة بأوجه من قراءته ممّا يمثل إشكالاً نحويًّا لمخالفتها - في الظّاهرِ- الشّائعَ من كلام العرب، والمتقرِّرَ من قواعد النُّحاة، وقد أظهر البحث سعة اطّلاع الخليل على لغات العرب الّتي مكّنته من معرفة وجوه تلك القراءات الّتي تلقّاها عن أشياخه، فاكتملت عنده أركان القراءة من حيث الرّواية وموافقة رسم المصحف وموافقة العربيّة، كما أنّ لقراءته أثرًا واضحًا في ترجيح بعض الآراء النّحويّة وتقويتها.

**الكلمات المفتاحيّة:** الخليل بن أحمد، القراءات الشّاذّة، المسائل النّحويّة المشكلة، توجيه القراءات.

## المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ الخليل بن أحمد إمام العربية ورائدها، ومنشئ جملة من علومها ومبتكرها، وكلّ من جاء بعده في علم العربيّة له تبع، أقرّ بذلك أم جحد، وإنّ مما عُني الخليل به وبرز فيه علمَ القراءات؛ فقد روى عن الأئمّة والقرّاء الكبار، روى عن عاصم وابن كثير وغيرهما[(١)]، ولم يكتفِ بالرواية؛ بل تجاوز ذلك إلى اختيار أوجه كثيرة من القراءات حتى نسبت إليه، وبعض هذه الأوجه لم ترو عن غيره.

وقد كنتُ جمعتُ من كتب التّفسير والقراءات وإعراب القرآن والمصنّفات اللّغويّة ما يقرب من ثلاثين وجهًا من أوجه القراءات نُسبت إلى الخليل، فعزمت على دراستها وتوجيهها، ثمّ إنّ الله يسّر وأعان؛ فوقع بين يديّ كتاب من كتب القراءات الشّواذّ الّتي أُلّفت في القرن الرّابع الهجريّ للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الأصفهانيّ المعروف بـابن مهران المتوفّى سنة ٣٨١هـ، الموسوم بـ (غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرّواية عن الصّحابة والتّابعين والأئمّة المتقدّمين) فألفيته جامعًا لأوجه القراءات التي اختارها الخليل بن أحمد، وأحصيت منها ما يربو على ثلاثمائة وجه[(٢)]؛ فأدركت أهمّيّة الكشف عن هذا الجانب من جوانب سيرة هذا الإمام الفذّ.

وإذا كان الخليلُ إمامَ العربية ورائدَها الّذي سبر أغوارها، وعرف لغاتها ووجوهها، وأبان عللها وأحكامها؛ فإنّ في دراسة اختياراته القرائيّة ما قد يضيف

(١) ينظر: السّبعة لابن مجاهد (ص١١٢)، وجامع القراءات لأبي بكر الرّوذباريّ، (ت:٤٨٩) (١/ ٣٧٢ و٥٤٩) وغاية النّهاية في طبقات القرّاء لابن الجزريّ (١/ ٢٧٥ و٦١٣).

(٢) سأقوم بجمعها وإفرادها في مصنّف مستقّل – إن شاء الله–.

إلى الدّرس اللّغويّ بعامّة والنّحويّ بخاصّة شيئًا ذا بال، وقد اخترت أربع قراءات قرأ بها الخليل وفيها إشكال نحويّ، ظاهره مخالفة الشّائع من تراكيب اللّغة العربيّة، أو مجانبة المشهور من القواعد النّحويّة.

**مشكلة الدّراسة:**

تكمن مشكلة هذه الدّراسة في إظهار جانب من جوانب تميّز هذا العَلَم المبدع الخليل بن أحمد وهو اختياره لأوجهٍ من القراءات القرآنيّة، فالّذي اشتُهر عنه إبداعه وابتكاره في علوم المعجم والعروض والأصوات والنّحو وتوجيه القراءات، فيأتي هذا البحث ليكشف هذا الأمر الّذي لا يكاد يُعرف عنه، إضافة إلى دراسةٍ نحويّةٍ لبعض تلك الأوجه الّتي اختارها وقرأ بها ممّا يمثّل إشكالاً نحويًّا بحاجة إلى بيان وتوجيه.

**أسئلة الدّراسة:**

تسعى هذه الدّراسة إلى إجابة أسئلة بحثيّة مهمّة هي:

١- ما أشهر الأوجه الّتي اختار الخليل بن أحمد القراءة بها؟

٢- ما المصادر الّتي عُنيت ببيان الأوجه الّتي قرأ بها هذا الإمام؟

٣- ما الأوجه القرائيّة الّتي اختار القراءة بها الخليل وفيها مشكل نحويٌّ؟

٤- ما التّوجيه النّحويّ لما أشكل من قراءته؟

٥- ما الإضافة النّحويّة لتوجيه المسائل المشكلة نحويًّا من قراءته؟

**أهداف الدّراسة:**

١- التّعريف بالخليل بن أحمد الفراهيديّ قارئًا وراويًا.

٢- الكشف عن المصادر الّتي تتبّعت قراءته أو أشارت إليها.

٣- الدّراسة النّحويّة المتعمّقة لما ظاهره أنّه مشكل لا يتوافق مع المشهور من كلام العرب، والمتقرّر من قواعد النّحاة.

٤- الوصول إلى التّوجيه الأقرب لما قرأ به الخليل ممّا ظاهره مخالفة الشّائع من اللّغة وقواعدها.

**الدّراسات السّابقة:**

لم أقف على دراسة تُعنى بقراءة الخليل بن أحمد سوى دراسة واحدة، لم أطّلع عليها إلاّ بعد إتمام هذا البحث، هي دراسة الدّكتور: أحمد عبدالرّحيم أحمد فراج بعنوان: (قراءة الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت ١٧٠هـ - دراسة لغويّة) الّتي نُشرت في العدد السّابع والثّلاثين من مجلّة كلّيّة اللّغة العربيّة بأسيوط الصّادرة عام ٢٠١٨م.

وقد جاء بحثه في مقدّمة وتمهيد وأربعة مباحث، تحدّث في المقدّمة عن أهميّة الموضوع وخطّة البحث ومنهج الدّراسة، وكان عنوان التّمهيد: الخليل بن أحمد حياته وعلمه، أمّا المباحث الأربعة فعنواناتها: التّغيّرات الصّوتيّة في قراءة الخليل، والتّغيّرات في البنية الصّرفيّة في قراءة الخليل، والدّراسة النّحويّة في قراءة الخليل، وروايات الخليل في رسم المصحف.

وبعد قراءة هذا البحث استبانت لي الفروق بين الدّراستين، ويمكن إجمالها في الآتي:

١- لم يتحدّث الباحث عن مصادر قراءة الخليل بن أحمد.

٢- غاب عن بحثه أهمّ مصادر قراءة الخليل، ومن أبرزها: كتابا غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرّواية عن الصّحابة والتّابعين والأئمّة المتقدّمين، والمبسوط في القراءات العشر، وكلاهما للإمام ابن مهران المشار إليه آنفًا، وكتاب جامع القراءات لأبي بكر محمّد بن أحمد بن الهيثم الرّوذباريّ (كان حيًّا سنة ٤٨٩هـ)، وكتاب المغني في القراءات لمحمّد بن أبي نصر الدّهان النّوزاوازيّ (من

علماء القرن السّادس) ، وفي هذه المصادر الأربعة ما ليس في غيرها ممّا صرّحوا فيه بقراءة الخليل، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأوّل.

**٣-** قام الباحث بدراسة مسائل صوتيّة وصرفيّة ورسميّة لبعض قراءات الخليل ورواياته، لم أتطرّق لها في بحثي هذا، لأنّها خارج موضوع بحثي وأهدافه وعنوانه.

**٤-** المسائل النّحويّة الّتي قام الباحث بدراستها تختلف اختلافًا تامًّا عن المسائل الّتي قمت بدراستها، فقد عُني بدراسة سبع مسائل بعضها من رواية الخليل لا من قراءته، كقراءة {غَيْرَ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة:٧] بنصب (غير) الّتي رواها عن ابن كثير، وقراءة {إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا} [يونس:٢٣] بجرّ (متاع) الّتي رواها عن عاصم، وإحدى المسائل النّحويّة الّتي قام بدراستها لم يقرأ بها الخليل، ولم يروها، وإنما قرأ بها بعض السّبعة، وهي قراءة {إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ} [طه:٦٣] بالتّشديد، وإنّما قرأ الخليل بالتّخفيف موافقًا شيخه عاصمًا.

**٥-** المسائل النّحويّة الّتي قمت بدراستها مرتبطة بأوجه من قراءة الخليل لم يُشر إليها الباحث في بحثه، ولم يقم بدراسة مسألة واحدة منها.

**منهج الدّراسة:**

يقوم هذا البحث بالتّعريف بالخليل بن أحمد قارئًا من خلال بيان قراءاته الّتي نُسبت إليه ومصادرها المختلفة، ثمّ الدّراسة المفصّلة عن المشكل نحويًّا منها، متّبعًا في ذلك كلّه المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

**هيكل البحث:**

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدّمة ومبحثين وخاتمة، وتفصيلها فيما يأتي:

**١-** المقدّمة، وذُكر فيها أهمّيّة الموضوع، ومشكلة الدّراسة، وأسئلتها، وأهدافها، ومنهجها، وهيكلة البحث.

**٢-** المبحث الأوّل، وخصّص للتّعريف بقراءة الخليل بن أحمد، متضمّنا مصادرها، ونماذج منها، مع الإشارة إلى عنايته بالقراءات روايةً وتوجيهًا.

**٣-** المبحث الثّاني، وخصّص للدّراسة النّحويّة لأربع مسائل من المسائل المشكلة الّتي يحتاج توجيهها إلى دراسة كاشفة.

**٤-** الخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث الّتي توصّل إليها، والتّوصيات الّتي يوصي بالأخذ بها.

## المبحث الأوّل

## الخليل بن أحمد قارئًا وراويًا وموجّهًا

كان الخليل بن أحمد ذا عناية بالقرآن الكريم وعلومه، ومن يقف على المصادر يجد ذلك ظاهرًا، فمن ذلك عنايته بضبط المصحف وتجويد القرآن، حتّى قيل عنه: إنّه أوّل من صنّف كتابًا في ضبط المصحف ونقطه، قال أبو عمرٍو الدّانيّ: «وأوّل من صنّف النّقط ورسمه في كتاب وذكر علله الخليل بن أحمد ثمّ صنّف ذلك بعده جماعة من النّحويين والمقرئين وسلكوا فيه طريقه واتّبعوا سنّته واقتدوا بمذاهبه»[(١)]، كما قيل عنه: إنّه واضع علم التّجويد[(٢)].

أمّا عنايته بالقراءات القرآنيّة فهي كبيرة، جمع الله له فيها بين الرّواية والدّراية، فقد ذكرت المصادر أوجهًا كثيرة من قراءته، وأوجهًا أخرى لروايته عن كبار القرّاء كابن كثير وأبي عمرو وعاصم، كما جاء عنه في كتاب العين وفي كتب التفسير وغيرها توجيهات لغويّة لكثير من أوجه القراءات الّتي قرأ بها كبار القرّاء، وبيان ذلك فيما يأتي:

### أوّلاً: الخليل قارئًا:

#### أ- قراءته:

يظهر من خلال سيرة هذا الإمام وما ورد في المصادر المختلفة أنّه تدرّج في علم القراءات، حيث ابتدأ بالتّلقي عن قرّاء زمانه والأخذ عنهم، ثم انتقل إلى الرّواية عن كبارهم، إلى أن وصل إلى الاختيار وإقراء تلاميذه أوجه القراءات، وللدّلالة على إمامته في القراءات أسوق نصًّا للزّجاج يبيّن مكانته؛ إذ يقول: «ورُوِيَ عن عاصمٍ: {إِنْ هَـٰذَانِ} [طه:٦٣] بتخفيف (إنْ)، ويُصَدِّق ما قرأه عاصم في هذه القراءة

(١) المحكم في نقط المصاحف (ص٩).

(٢) ينظر: العميد في علم التّجويد (ص٧).

ما يُرْوى عَنْ أُبَيٍّ، فإنّهُ قرأ: {ما هَذَانِ إِلَّا سَحِرَانِ}، ورُوِيَ أيضًا عنه أنّه قرأ: {إِنْ هَذَانِ إِلَّا سَحِرَانِ}، ورويت عن الخليل أيضاً: {إِنْ هَذَانِ لَسَحِرَانِ} - بالتّخفيف - والإجماع أنّه لم يكن أحد بالنّحو أعلمَ من الخليل" وساق القراءات الأخرى في الآية، ثمّ قال: "ولكنّي أَسْتَحسِنُ {إِنْ هَذَانِ لَسَحِرَانِ} بتخفيف (إنْ)، وفيه إمامان: عاصم والخليل»[(١)].

وقد أحصيت ما يزيد على ثلاثمائة وجه من قراءة الخليل، شملت القرآن من الفاتحة إلى النّاس، بعضها وافق فيه قارئًا أو أكثر، وبعضها لم أجد من نسبتْ إليه غيره، ذكرَتْها مصنّفات مختلفة سيأتي بيانها مفصّلاً، ومن تلك الأوجه:

١. {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سُوْءٌ عَلَيْهِمْ} [البقرة:٦] بضمّ السّين وسكون الواو من غير ألف[(٢)].

٢. {وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلِكَةِ} [البقرة:١٩٥] بكسر اللّام[(٣)].

٣. {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَكِلَتِهِ} [الإسراء:٨٤] من غير ألف[(٤)].

٤. {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَآفَةَ وَرَحْمَةَ} [الحديد:٢٧] بالمدّ[(٥)].

٥. {وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فُرُغًا} [القصص:١٠] بضمّ الفاء والرّاء[(٦)].

٦. {فَوَكَّزَهُۥ مُوسَىٰ} [القصص:١٥] بالتّشديد[(٧)].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (٣/ ٣٦١) وما بعدها.

(٢) غرائب القراءات (٩٧)، والمغني للدّهان (١/ ٣٧٦)، و البحر المحيط (١/ ٧٥).

(٣) غرائب القراءات (١٥٨)، والمحرّر الوجيز لابن عطيّة (١/ ٢٦٥)، والشّوارد للصّغانيّ (٩)، والدّرّ المصون (٢/ ٣١٢)، وعمدة القارئ شرح صحيح البخاريّ (٢/ ٥٧)، وتاج العروس للزّبيديّ (٢ / ٥٧).

(٤) الشّوارد للصّغانيّ (١/ ٢٥).

(٥) العباب الزّاخر (١/ ٤١٤).

(٦) غرائب القراءات (٦٢٧)، والمحرّر الوجيز (٤/ ٢٨٧)، والعباب الزّاخر (١/ ٣٥٥)، والتّكملة والذّيل والصّلة للصّغانيّ (٤/ ٤١٩)، والبحر المحيط (٨/ ٢٨٩)، والدّرّ المصون (٨/ ٦٥٣)، وروح المعاني (١/ ٢٥٩)، وتاج العروس (٢٢/ ٥٥٠).

(٧) شواذّ القراءات للكرمانيّ (٣٦٦)، والمغني للدّهان (٣/ ١٤٢١).

٧. {وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ} [الشورى:٢٨] بضمّ النّون[١].

٨. {فِيهِنَّ خَيِّرَٰتٌ حِسَانٌ} [الرحمن:٧٠] بتشديد الياء مكسورة[٢].

**ب- مصادر قراءته:**

تعدّدت المصنّفات الّتي نقلت إلينا قراءته وتنوّعت، فمنها ما هو من كتب القراءات المسندة وغير المسندة، ومنها ما هو في علوم القرآن وتوجيه القراءات، ومنها ما هو في التّفسير، ومنها ما هو في اللّغة والمعاجم.

وأقدم كتاب ظهرت فيه للخليل قراءة هو كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزّجاج (ت ٣١١هـ) الّذي سبق النّقل عنه.

أمّا أشهر المصنّفات الّتي عُنيت بنقل قراءة الخليل فهو كتاب: **(غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرّواية عن الصّحابة والتّابعين والأئمّة المتقدّمين)** لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصفهانيّ النّيسابوريّ المعروف بـ(ابن مِهران) المتوفّى سنة ٣٨١هـ[٣]، الّذي قال عنه الإمام الذّهبيّ: «الإمام القدوة المقرئ، شيخ الإسلام ... روى عنه: الحاكم ... وقال عنه: كان إمام عصره في القراءات»[٤]، وهو صاحب كتابي الغاية والمبسوط في القراءات العشر.

وقد أورد في كتابه (غرائب القراءات) ما يربو على ثلاثمائة وجه، يقول في كلّ وجه: (عن الخليل) ثمّ يسوق القراءة، وقد ذكر محقّق الكتاب أنّ من خصائصه «تفرُّده بذكر بعض القراءات الشّاذّة الّتي لم ترد عند غيره، ويكثر هذا فيما نقله عن الخليل»[٥].

---

(١) العباب الزّاخر (١/ ٣٠٧)، وتاج العروس (٢٠/ ٥٧).

(٢) غرائب القراءات (٧٥٨)، وبصائر ذوي التمييز (٢/ ٥٧٤).

(٣) حقّقه براء الأهدل في رسالته للدّكتوراه من قسم القراءات بجامعة أمّ القرى.

(٤) سير أعلام النّبلاء (١٦/ ٤٠٦).

(٥) مقدمة تحقيق غرائب القراءات لابن مهران (ص٤١).

**ومن المصادر الّتي أوردت بعض قراءاته:**

١. المبسوط في القراءات العشر لابن مِهران (ت ٣٨١هـ) السّابق الذّكر، فقد صرّح بموافقة الخليل القارئَ يعقوبَ أحدَ القرّاء العشرة، في ثلاثة أوجه، هي:

أ- قراءة: {فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ} [سبأ:٣٧] بنصب جزاءً منوّنًا ورفع الضّعف(١).

ب- وقراءة: {أَن لَّن تَقَوَّلَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا} [الجن:٥] بفتح القاف والواو المشدّدة، مضارع، أصله (تتقوّل) فحذفت إحدى التّاءين(٢).

ج- وقراءة: {لِيُعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ} [الجن:٢٨] بضمّ الياء، على ما لم يُسمّ فاعله(٣).

٢. جامع القراءات لأبي بكر محمّد بن أحمد بن الهيثم الرّوذباريّ (كان حيًّا سنة ٤٨٩هـ) وهو من أعظم كتب القراءات المسندة الّتي عُني مؤلّفها بالقراءات العشر وغيرها من الشّواذّ، قال عنه ابن الجزريّ: «هو مؤلّف كتاب جامع القراءات لم يؤلّف مثله، رأيته بمدينة هراة قد جمع فيه القراءات العشر وغيرها وأتى فيه بفوائد كثيرة بالأسانيد المختلفة»(٤)، وقد جمع روايات العشرة المشهورة وغير المشهورة، وكذا روايات الشّواذّ بطرقها المختلفة، وقدّم له بمقدّمة مطوّلة تربو على أربعمائة صفحة جعلها لذكر الأسانيد الّتي رواها عن شيوخه، ومن الرّواة الّذين اتّصل سنده بهم الخليل بن أحمد في روايتيه عن ابن كثير وعاصم، وساق فيها سنده بقوله: «رواية الخليل بن أحمد عنه (يعني عن ابن كثير): وقرأتُ القرآن كلّه أيضًا على أبي

(١) المبسوط (٣٦٤).
(٢) المبسوط (٤٩٩).
(٣) المبسوط (٤٩٩).
(٤) غاية النّهاية (٢/ ٩١).

عليّ (يعني الأهوازيّ) قال: قرأت على أبي العباس العجليّ ... (وساق سنده إلى النّضر بن شُميل) الّذي قرأ على أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد البصريّ الفرهوديّ، على عبدالله بن كثير»[(١)]، وكذلك فعل في رواية الخليل عن عاصم[(٢)].

ولم يكتف بالرّواية عن الخليل، بل نسب إليه أوجهًا اختارها، ومن ذلك:

أ- قال الرّوذباريّ في قوله تعالى: {وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ} [محمد:٦] «بتخفيف الرّاء ... **وهي قراءة الخليل**»[(٣)].

ب- وقال في قوله تعالى: {وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ} [الفتح:١٢] «بضمّ السّين ... **وهي قراءة الخليل بن أحمد**»[(٤)].

ج- وقال: «وعن الخليل: {مَّا هُنَّ إِمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ إِمَّهَٰتُهُمۡ} [المجادلة:٢] بكسر الألف فيهما»[(٥)].

٣. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة (ت ٥٤٢هـ)، وصرّح فيه بنسبة بعض الأوجه إلى الخليل، فيقول: وقرأ الخليل بن أحمد كذا. ومن تلك الأوجه:

أ- {وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ} [المجادلة:٧] بالباء[(٦)]، والقراءة المشهورة: ولا أكثر.

ب- {وَلَا يُوثِقُ وِثَاقَهُۥٓ أَحَدٞ} [الفجر:٢٦] بكسر الواو[(٧)].

---

(١) جامع القراءات (١/ ٣٧٢).
(٢) جامع القراءات (١/ ٥٤٩).
(٣) جامع القراءات (٣/ ٢٨٦).
(٤) جامع القراءات (٣/ ٢٩٢).
(٥) جامع القراءات (٣/ ٣٤٣).
(٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٧٦).
(٧) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٨١).

٤. شواذّ القراءات للكرمانيّ (من علماء القرن السّادس)، وقد نسب في مواضع عدّة بعض الأوجه إلى الخليل، فيقول مثلاً: «**وعن الخليل** {فَوَكَزَهُ} [القصص:١٥] بالتّشديد»(١).

٥. المغني في القراءات لمحمّد بن أبي نصر الدّهان النّوزاوازيّ (من علماء القرن السّادس) الّذي صرّح بقراءة الخليل في مواضع، ومن ذلك قوله عن قول الله تعالى: {وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ} [القصص:٨٢]: «اللُّؤْلُئِيُّ، وأبو زيد عن أبي عمرٍو يقفان على {وَىْ}، ثمّ يبتدئان: {كَأَنَّ ٱللَّهَ}، وهي **قراءة الخليل**، والأعمش، وليس هو موضع وقف، إنّما الغرض معرفة ذلك»(٢).

٦. ومن أشهر من عُني بقراءة الخليلِ محمّدُ بن الحسن الصّغانيّ (ت ٦٥٠هـ) في مصنّفاته الثّلاثة: العباب الزّاخر، والتّكملة والذّيل والصّلة، والشّوارد، وبعض ما أورده من القراءات عن الخليل لم أجده عند غيره، ومن الأوجه الّتي ذكرها:

أ- قوله: «وقرأ الخليل: «{فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ} [البقرة:٢٥٨] »(٣)، بألف بعد الباء وفتح الهاء.

ب- وقوله: «وقرأ الخليل: «{خُمْسَهُ} [الأنفال:٤١] بإسكان الميم»(٤).

ج- وقوله: «وقرأ الخليل: «{كَمَثَلِ ٱلَّذِى يُنْعِقُ} [البقرة:١٧١] »(٥)، بضمّ الياء مضارع أنعق.

د- وقوله: «الرُّعاءُ: لغةٌ في الرِّعاءِ، جمعُ راعٍ، وقرأَ الخليل: {حَتَّىٰ يصْدرَ ٱلرِّعَآءُ} [القصص:٢٣] »(٦).

---

(١) شواذّ القراءات للكرمانيّ ٣٦٦، وينظر: (ص ٣٥٧، و٣٧٠).

(٢) المغني في القراءات ٣/ ١٤٣٥، وينظر: (٣/ ١٣٨٧، و٣/ ١٤٢١).

(٣) التّكملة والذّيل والصّلة للصّغاني (١/ ٣٠٢).

(٤) العباب الزّاخر (١/ ٩٧).

(٥) الشّوارد (١/ ٩).

(٦) الشّوارد (١/ ٣٠).

٧. البحر المحيط في التّفسير، لأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)، ومن ذلك قوله: «وعن الخليل: {سُوْءٌ عَلَيْهِمْ} [البقرة:٦] بضمّ السّين مع واو بعدها مكان الألف، مثل: {دَآبِرَةُ ٱلسُّوْءِ} [التوبة:٩٨] على قراءة من ضمّ السّين» (١).

٨. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، ومن ذلك نقله لقراءة الخليل بقوله: «وقرأ الخليل: {فُرُغًا} [القصص:١٠] بضمّ الفاء والرّاء وإعجام الغين»(٢).

٩. بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآباديّ (ت ٨١٧ هـ)، وقد وقفت على ثلاثة مواضع يذكر فيها قراءة الخليل، ومن ذلك قوله: «قرأ الحسن البصريّ، وأبو عثمان النَهْدِيّ، و**الخليل بن أحمد**، وطاووس، وبكر بن حبيب {خَيِّرَاتٌ حِسَانٌ} [الرحمن:٧٠] بتشديد الياءِ، والتّشديد هو الأَصل»(٣)، وقوله: «وقرأ الخليل: {فَتَرَكَهُۥ صِلْدًا} [البقرة:٢٦٤] بالكسر»(٤).

١٠. منار الهدى في الوقف والابتدا، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني (ت١١٠٠هـ)، وقد وقفت على موضع واحد فيه، ولقراءة الخليل أثر في الوقف، يقول عند قوله تعالى: {يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ} [الجمعة:١]: «{وَمَا فِي الْأَرْضِ} كافٍ، إنْ رفع ما بعده على إضمار مبتدأ محذوف، أي: هو الملك، وبها قرأ أبو وائل شقيق بن سلمة **والخليل**، وليس بوقف على قراءة العامّة بالجرّ في الأربعة على النعت لما قبله»(٥).

---

(١) البحر المحيط (١/ ٧٥).

(٢) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٦٥٣).

(٣) بصائر ذوي التمييز (٢/ ٥٧٤).

(٤) بصائر ذوي التمييز (٣/ ٤٣٤).

(٥) منار الهدى في الوقف والابتدا (٢/ ٣٣٨).

١١. تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، وقد نقل عددًا من الأوجه القرائيّة الّتي قرأ بها الخليل، والّذي يظهر أنّه معتمد في ذلك على الصّغانيّ، ومن تلك الأوجه:

أ- قوله: «وقرأ الخليل: {مَا يَلْفَظُ مِن قَوْلٍ} [ق:١٨] بفتح الفاء، أي: رماه، فهو ملفوظ ولفيظ»(١).

ب- وقوله: «وسُواعٌ بالضّمّ، في قوله تعالى: {وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا} [نوح:٢٣] والفتح لغة فيه، وبه قرأ الخليل»(٢).

ج- وقوله: «والجَبُلُ كعَضُدٍ: الجماعة، وبه قرأ الخليل: {جَبُلًّا كَثِيرًا} [يس:٦٢] نَقله الصّغانيُّ»(٣).

**ثانيًا: الخليل راويًا:**

**أ- رواياته:**

ترجم الإمام ابن الجزريّ للخليل بن أحمد، وذكر أنّه «روى الحروف عن عاصم بن أبي النّجود وعبد الله بن كثير»(٤) وروى عن شيخه عيسى بن عمر الثّقفي(٥)، كما أوردت كتب القراءات المسندة طرقًا لروايات الخليل بن أحمد عنهم وعن أبي عمرو.

ويقول أبو شامة عن ابن كثير: «وقرأ عليه جماعة من أئمّة أهل البصرة مع جلالتهم: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وحماد بن أبي سلمة، وابن زيد»(٦).

(١) تاج العروس (٢٠/ ٢٧٤) مادّة (ل ف ظ).
(٢) تاج العروس (٢١/ ٢٤٢) مادّة (س و ع).
(٣) تاج العروس (٢٨/ ١٨٣) مادّة (ج ب ل).
(٤) غاية النّهاية (١/ ٢٧٥).
(٥) السابق (١/ ٦١٣).
(٦) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (١/ ٦).

وتقدّم النّقل عن كتاب جامع القراءات للرّوذباريّ، الّذي أورد أسانيده عن القرّاء، ومنها إسناده لرواية الخليل عن ابن كثير، وعن عاصم، وقال في روايته عن عاصم: «رواية الخليل بن أحمد، عنه (يعنى عاصمًا): قرأت القرآن جميعه على أبي عليّ (يعني الأهوازيّ)، قال: قرأت على أبي بكر محمّد بن عبد الله بن القاسم بن إبراهيم الخرقي، قال: قرأت على أبي عبد الله الحسين بن حمّاد بن عبد الواحد بن مخلد المخرمي، قال: قرأت على بشر بن هلال الصّوّاف، على بكار بن عبد الله بن يحيى، على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري، على عاصم»[(١)].

وقد جمعتُ ما يربو على تسعين وجهًا من روايته عن عاصم، منها ما وافق فيه حفصًا أو شعبة، ومنها ما خالفهما، ومن هذه الأوجه:

١. {وَلَوْلَا دِفَعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ} [البقرة:٢٥١] بكسر الدّال وبألف بعد الفاء[(٢)].

٢. {وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتُكُمْ} [الأعراف:١٦١] (تُغْفَر) بالتّاء المضمومة وفتح الفاء (خطيئاتُكم) بالرّفع[(٣)].

٣. {بِعَذَابٍ بَيْـَٔسٍ} [الأعراف:١٦٥] بباء مفتوحة وياء ساكنة بعدها همزة مفتوحة على زنة (فَيْعَل)[(٤)].

٤. {كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دِرِّىٌّ} [النور:٣٥] بكسر الدّال ممدود مهموز[(٥)].

٥. {حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا} [الأحقاف:١٥] بفتح الكاف في الموضعين[(٦)].

٦. {وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبِلَهُ} [الحاقة:٩] بكسر القاف وفتح الباء واللام[(٧)].

---

(١) جامع القراءات (١/ ٥٤٩).

(٢) سوق العروس (٢/ ٥٣٨)، وجامع القراءات (٢/ ٣٨٧).

(٣) سوق العروس (٣/ ٢٤١)، وجامع القراءات (٢/ ٥٦٥).

(٤) سوق العروس (٣/ ٢٤٤)، وجامع القراءات (٢/ ٥٦٧).

(٥) سوق العروس (٣/ ٥٠٩)، وجامع القراءات (٣/ ٦٩).

(٦) جامع القراءات (٣/ ٢٧٩).

(٧) سوق العروس (٣/ ٧٢٩)، وجامع القراءات (٣/ ٣٨٥).

وأمّا ابن كثير فقد روى الخليل عنه بعض الأوجه، ومنها:

١. {غَيْرَ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة:٧] (بنصب غير)[(١)].

٢. {لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا} [التكاثر:٦-٧] بضمّ التّاء فيهما[(٢)].

٣. {ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً} [مريم:١٠] بفتح الياء[(٣)].

ولم أعثر إلا على موضع واحد لروايته عن أبي عمرو البصريّ وهي في قوله تعالى: {فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ} [عبس:٦] بسكون الصّاد وتخفيف الدّال مضارع الثّلاثيّ [(٤)].

ويظهر من خلال تتبّع رواياته أنّه لم يقتصر على قرّاء مصرٍ واحد، فروى عن عاصم الكوفيّ وابن كثير المكّيّ وأبي عمرو وعيسى بن عمر البصريّينِ، وقد أكثر عن الكوفيّ ممّا يدلّ على عنايته بتعدّد المصادر الّتي يأخذ عنها القراءة، وهذا – فيما يبدو – هو الّذي مكّنه من هذا العلم حتى وصل إلى درجة الإقراء.

ويكون بذلك جمع في الرّواية عن كبار القرّاء بين إمامين، وهذا قليل في الرّواة، يُذكِّر بالإمام الدّوريّ، الّذي روى عن أبي عمرٍو والكسائيّ، وفي جمعه بين الرّواية والقراءة، يُذكِّر بالإمام القارئ خلف العاشر، الّذي له رواية عن حمزة، ويكفي هذا في الدّلالة على مكانة الخليل في هذا الشّأن، ولو كان ممّن تفرّغ لهذا العلم وجلس للإقراء لكان فيه جبلاً تُضرب إليه أكباد الإبل، ولَقَرَأتْ بعض الأمصار بقراءته.

**ب- مصادر رواياته:**

تختلف المصادر الّتي ذكرت رواياته بين معتنٍ مسنِد وبين مشير إشارة يسيرة، ويبرز أمامنا مصدران مهمّان كانت عنايتهما بروايات الخليل كبيرة، حيث نصّا في مقدّمتيهما على أسانيدهما في الرّواية عن القرّاء، ومن تلك الأسانيد رواياتهما عن الخليل عن عاصم وعن ابن كثير، والكتابان من أهمّ مصادر القراءات الشّاذة،

(١) السبعة لابن مجاهد (١/ ١١١)، وجامع القراءات (٢/ ٣١٥)، والمغني للدّهان النّوزاوازيّ (١/ ٣٦٩).

(٢) جامع القراءات (٣/ ٤٨٥).

(٣) الكامل للهذليّ (٤٥٤).

(٤) شواذّ القراءات للكرمانيّ (٥٠٣).

أوّلهما تقدّم ذكره، وهو كتاب جامع القراءات للرّوذباريّ (كان حيًّا سنة ٤٨٩هـ)، وثانيهما: جامع أبي معشر الطّبريّ عبدالكريم بن عبدالصّمد (ت ٤٧٨هـ) المشهور بسوق العروس، الّذي جمع فيه ما يزيد على ألف وخمسمائة رواية وطريق[١]، وقد أثنى العلماء على أبي معشر الطّبريّ فوصفه ابن الصلاح قائلاً: «الإمام في القراءات»[٢]، وقال الذّهبيّ: «كان إمامًا مجوّدًا، بارعًا، مصنّفًا»[٣]، وقال ابن الجزريّ: «شيخ أهل مكّة، إمام، عارف، محقّق، أستاذ، كامل، ثقة، صالح»[٤]، وقد سبقت الإشارة إلى نماذج من رواية الخليل الواردة في جامع القراءات للرّوذباريّ وسوق العروس لأبي معشر، عند الحديث عن رواياته.

أمّا بقية ما وقفت عليه من المصادر فإنها تذكر أوجهًا من رواية الخليل، أو تشير إلى بعضها إشارة، لكنّها تنصّ على الخليل نصًّا، ومن تلك المصادر: السّبعة لابن مجاهد[٥]، وإعراب القرآن للنّحاس[٦]، ومعاني القراءات للأزهريّ[٧]، والمحتسب لابن جنّيّ[٨]، والكامل للهذلي[٩]، وجمال القرّاء وكمال الإقراء للسّخاويّ[١٠]، والمغني في القراءات للّدهان النّوزاوازيّ[١١]، وشواذّ القراءات للكرمانيّ[١٢]، وإبراز

(١) ينظر: طبقات الفقهاء الشّافعيّة (٢/ ٥٦٠).

(٢) طبقات الفقهاء الشّافعيّة (٢/ ٥٦٠).

(٣) تاريخ الإسلام (١٠/ ٤٢٣).

(٤) غاية النّهاية (١/ ٤٠١).

(٥) ينظر: السبعة (١١١).

(٦) ينظر: إعراب القرآن (١/ ٢١).

(٧) ينظر: معاني القراءات (١/ ١١٥).

(٨) ينظر: المحتسب (١/ ٢٧٣).

(٩) ينظر: الكامل (٤٥٤).

(١٠) ينظر: جمال القرّاء (١/ ٥٢٥).

(١١) ينظر: المغني (١/ ٣٦٩).

(١٢) شواذّ القراءات (٥٠٣).

المعاني من حرز الأماني لأبي شامة[١]، والتّقريب والبيان في معرفة شواذّ القرآن للصّفراويّ[٢]، والنّشر في القراءات العشر لابن الجزري[٣].

**ثالثًا: الخليل مُوجِّهًا:**

وظّف الخليل عنايته بالقراءات مع إمامته في علوم العربيّة في توجيه القراءات والاحتجاج لها والاستشهاد بها، شاملة القراءات العشر والقراءات الشّواذّ، ويعدّ – رَحِمَهُ اللَّهُ!– من روّاد هذا العلم ومؤسّسيه، إذ لا تكاد كتب التّوجيه تنقل عن أحد قبله.

وقد اعتمد في توجيهاته على تفسيرات السّلف من صحابة رسول الله ﷺ والتّابعين رضي الله عنهم أجمعين، وعلى اللّغات الواردة عن العرب، وعلى أقيسة النّحاة وتعليلاتهم.

ولشأنه ومكانة توجيهاته اللّغويّة الّتي جاءت في كتاب العين وكتب توجيه القراءات وإعراب القرآن والتّفسير، فقد حفل بها من جاء بعده من أئمة التّوجيه، وحظيت لديهم بالعناية فنقلوها عنه وأخذوا بها معتمدين لها، وقد يضيفون عليها، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن مجاهد من قراءة ابن كثير الّتي أوردها من طريقه برواية الخليل، ثمّ نقل توجيه الخليل، فقال: «واختلفوا عَن ابن كثير فحدثني أبو حمزة الأنسي أنس بن خالد بن عبد الله بن أبي طلحة بن موسى بن أنس بن مالك قال حدثنا نصر بن عليّ قال خبرنا بكار بن عبد الله بن يحيى العوذيّ عن الخليل بن أحمد قال سمعت عبد الله بن كثير المكّيّ أنّه كان يقرأ {غَيْرَ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة:٧] وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصّفة للّذين أنعم الله عليهم. يعني

(١) إبراز المعاني (١/ ٦).

(٢) ينظر: التّقريب والبيان (١/ ٢٦٤ و١/ ٢٦٨).

(٣) النّشر (١/ ٤٧).

بالصّفة: القطع من ذكر الَّذين، ويجوز أن يكون نصب (غير) على الحال»[١].

وقد كتبت عن توجيه القراءات في كتاب العين في بحثي المنشور بعنوان: **(القراءات القرآنيّة وتوجيهها في كتاب العين)**[٢]، جمعت فيه توجيهاته وأبنت عن منهجه في التّوجيه وأثره فيمن بعده، وفي الرّجوع إليه غنية عن الإعادة والتّكرار، والقراءات الواردة في كتاب العين لم يُنسب شيء منها إلى الخليل بل قرأ بها غيره.

(١) السبعة لابن مجاهد (ص ١١١).

(٢) مجلة معهد الإمام الشّاطبيّ للدّراسات القرآنيّة – العدد السّابع ١٤٣٠هـ.

## المبحث الثّاني

## (توجيه المشكل النّحوي من قراءة الخليل بن أحمد)

**المسألة الأولى: حذف نون جمع اسم الفاعل غير المحلّى بأل، مع إعماله، من غير إضافة:**

قرأ الخليل بن أحمد: {قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ} [البقرة:٢٤٩] بنصب لفظ الجلالة(١)، ولم تُرْوَ عن غيره فيما وقفت عليه.

**ولهذه القراءة نظائر من الشّواذّ، وقفت على أربع هي:**

١- {إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ} [الصافات:٣٨] بنصب **(العذابَ)** وهي قراءة أبي السمّال(٢)، ورواية أبان بن تغلب عن عاصم(٣).

٢- {وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ} [التوبة:٢] بنصب لفظ الجلالة **(الله)** وهي قراءة أبي السّمّال أيضا(٤).

٣- {إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ} [الدخان: ١٥] بنصب **(العذابَ)**، وهي قراءة أبي المنهال وعمّار بن عقيل(٥).

٤- {إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ} [القمر:٢٧] بنصب **(النّاقة)** ذكرها أبو البقاء العكبريّ ولم يعزها إلى قارئ(٦).

---

(١) غرائب القراءات لابن مهران (٢٠٧).

(٢) مختصر ابن خالويه (١٢٨)، وغرائب القراءات لابن مهران (٧٣)، والكامل للهذليّ (٦٢٧)، والمغني في القراءات (٤/ ١٥٦١).

(٣) غرائب القراءات لابن مهران (٧٣٢)، والكامل للهذليّ (٦٢٧)، والمغني في القراءات (٤/ ١٥٦١).

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٢)، والمحتسب (٢/ ٨٠، والمغني في القراءات (٢/ ٩٠٢).

(٥) ينظر: المغني في القراءات (٤/ ١٦٦١)، وإعراب القراءات الشّواذّ (٢/ ٤٦٢).

(٦) إعراب القراءات الشّواذّ (٢/ ٥٣٣).

**وقد ذكر النّحويّون أنّ اسم الفاعل إذا ثُنّي أو جُمِعَ جَمْعَ مذكّر سالمًا وكان محلّى بالألف واللاّم جاز فيه ثلاثة أوجه[(١)]:**

**١ –** إسقاط النّون والإضافة، كقوله تعالى: {وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ} [الحج:٣٥].

**٢ –** إثبات النّون والنّصب، كقوله تعالى: {وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ} [النساء:١٦٢].

**٣ –** إسقاط النّون والنّصب كقراءة: {وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ}[(٢)] [الحج:٣٥]. وعلّلوا للوجه الثّالث بالتّخفيف لطول الصّلة، قال سيبويه: «ولم تحذف النّون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النّون؛ ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذينِ والّذينَ، حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر»[(٣)] وقال الفرّاء: «صارت الصّلة عوضًا عن النّون، وهم يحذفون ممّا طال في كلامهم»[(٤)] وعليه الشّاهد المشهور[(٥)]:

**الحافِظُو عَوْرةَ العَشِيْرةِ لا يَأْتِيْهِمُ مِنْ وِرَائِنا وَكَفُ**

بنصب **(عورة)**

فإن لم يقترن اسم الفاعل بالألف واللّام جاز فيه الوجهان الأوّل والثّاني، لكن، أيجوز فيه الوجه الثّالث كما في قراءة الخليل وغيره، بإسقاط النّون والنّصب أم لا؟

**والجواب أنّهم اختلفوا فيه على رأيين:**

**الأوّل:** المنع، وجعلوا ما ورد من ذلك لحنًا أو ضرورة، وممّن قال بذلك:

**١ – أبو زيد،** روى عنه أبو عثمان المازنيّ قوله: «كان أبو السمّال يقرأ حرفًا يلحن

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٠٧)، وجمل الزّجّاجيّ (١٠٠)، والإيضاح العضديّ (١٤٩)، والبسيط لابن أبي الربيع (٢/ ١٠٣٧).

(٢) ينظر: المغني في القراءات للدّهّان النوزاوزيّ (٣/ ١٢٩١).

(٣) الكتاب (١/ ١٨٦)

(٤) همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم (١/ ١٦٧)

(٥) قيل: إنّه لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه (٢٣٨)، وقيل: لشريح بن عمران من بني قريظة، وقيل: لمالك بن العجلان الخزرجيّ، وردّ ذلك كلّه البغداديّ ، وأثبت أنّه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجيّ في خزانة الأدب (٤/ ٢٧٢، و ٢٨٢) وما بعدها.

فيه بعد أن كان فصيحًا، وهو قوله: {إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ}»[(١)].

٢- **أبو عليّ الفارسيّ**، الّذي يقول: «فإن حذفت النّون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجرّ وكان النّصب لحنًا»[(٢)]، واستند في ذلك على رواية أبي عثمان عن أبي زيد.

٣- **ابن جنّي**، وتبع في ذلك شيخه أبا عليّ حيث يقول: «لكنّ الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السّمّال أو غيره، أنّه قرأ: {غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ} بالنّصب؛ فهذا يكاد يكون لحنًا؛ لأنّه ليست مع لام التّعريف الـمُشابِهة للّذي ونحوه»[(٣)].

٤- **العكبريّ**، الّذي قال عند إعراب قوله تعالى: {لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ} «الوجهُ الجرّ بالإضافة، وقرئ شاذًّا بالنّصب، وهو سهو من قارئه؛ لأنّ اسم الفاعل تحذف منه النّون، ويَنْصِبُ إذا كان فيه الألف واللّام»[(٤)].

٥- **ابن أبي الرّبيع**، الّذي نقل قول أبي زيد ثمّ قال:«وجعله أبو زيد لحنًا، وكذلك هو عند جميع النّحويّين»[(٥)] وفي قوله: (عند جميع النّحويّين) نظر كما سيأتي.

**الثّاني**: الجواز؛ لورود ذلك في بعض القراءات القرآنية وفي بعض كلام العرب، وممّن ذهب إلى ذلك:

١- **الأخفش**، الّذي علّل حذف النّون في المحلّى بأل بأنّ ذلك كان استثقالا للإضافة، ثم قال: «وزعموا أنّ عيسى بن عمر كان يجيز[(٦)]:

**فَأَلْفَيْتُـهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِـبٍ ولَا ذَاكِـرَ اللهَ إلّا قَـلِيْـلا**

(١) ينظر: الإيضاح العضديّ (١٥٠).
(٢) الإيضاح العضديّ (١٤٩).
(٣) المحتسب (٢/ ٨٠).
(٤) التّبيان (٢/ ١٠٨٩).
(٥) البسيط (٢/ ١٠٣٧-١٠٣٨).
(٦) البيت لأبي الأسود الدّؤليّ، ديوانه (٥٤).

...ولو جاز هذا البيت لقلت: هم ضاربو زيدًا، وهذا لا يحسن، وزعموا أنّ بعض العرب قال: {وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهَ} وهو أبو السّمّال وكان فصيحًا، وقد قرئ هذا الحرف {إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ} وهو في البيت أمثل؛ لأنّه أسقط التّنوين لاجتماع السّاكنين»[(١)].

وظاهر من كلامه أنّه لم يردّ القراءة إلّا أنّه قدّم إسقاط التّنوين على إسقاط النّون، واعتدّ بالقراءة؛ لأنّ أبا السّمّال كان فصيحًا.

٢- **أبو جعفر النّحّاس**، الّذي يقول في قوله تعالى: {غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ} «حذفت النّون للإضافة، ويجوز على قول سيبويه أن تحذفها لالتقاء السّاكنين وتَنْصِب»[(٢)].

ولعلّه يشير إلى قول سيبويه عن إسقاط التنوين في البيت السّابق الّذي فيه (ولا ذاكرَ الله): «لم يحذف التّنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنّه حذفه لالتقاء السّاكنين»[(٣)].

وكأنّ النّحاس يرى أنّ حذف النّون الّتي هي عوض عن التّنوين كان حملاً على حذف التّنوين.

٣- **مكّيّ بن أبي طالب**، الّذي قال: «قولُه: {لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ} العذابِ: خفض بالإضافة، ويجوز في الكلام النّصب على أن يعمل فيه {لَذَآئِقُواْ} يُقَدّر حذف النّون استخفافًا للإضافة»[(٤)].

٤- **ابن مالك**، الّذي صرّح بجواز إسقاط النّون إذا وقع بعدها لام ساكنة، واستشهد بالقراءتين اللّتين حكاهما أبو زيد وابن جنّي، يقول: «وسقوطها اختيارًا

(١) معاني القرآن (١/ ٩٢).
(٢) إعراب القرآن (٢/ ١٠٩).
(٣) الكتاب (١/ ١٦٩).
(٤) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦١٢).

قبل لام ساكنة، كقوله تعالى: {وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهَ} بالنّصب حكاها أبو زيد، وحكى ابن جنّي {إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمِ} ... وأنشد ابن جنّي[(١)]:

**وَمَسامِيْحُ بما ضُنّ بِـهِ حابِسُو الأنفسَ عن سُوْءِ الطّمع**

كذا رواه بفتح سين الأنفس»[(٢)].

٥- **أبو حيّان**، الّذي عدّد مواضع حذف النّون وذكر منها هذا الموضع، فقال: «وقبل لام ساكنة، كقراءة من قرأ: {غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهَ} و {لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ} بنصب الهاء والباء»[(٣)].

٦- **السّمين الحلبيّ**، الّذي ردّ قول العكبريّ بأنّ قراءة النّصب سهو من القارئ، وذكر توجيه القراءة[(٤)] وسيأتي بيانه.

**وهذا القول هو الصّواب، والّذي يظهر أنّ الحكم على القارئ بأنّه سَها أو لَحَنَ حكم واهٍ ضعيفٌ للأمور الآتية:**

١- أنّ هذا الوجه (بحذف النون والنصب) قرأ به إمام العربيّة الخليل بن أحمد في آية أخرى غير الآية الّتي قرأها أبو السّمّال بالوجه نفسه، ولا يمكن أن يُتّهم الخليل بما اتُّهم به أبو السّمّال، ولا شكّ أنّه لم يقرأ به إلا وهو يجد له وجهًا ويعرف له مخرجًا، غير أنّ قراءته لم تبلغ أولئك الأئمّة الّذين تكلّموا في قراءة أبي السّمّال، إذ لو علموا بها لما رموا أبا السّمّال بما رموه به.

٢- أنّ هذا الوجه قرأ به ثلاثة قرّاء غير الخليل وأبي السّمّال في ثلاث آيات أُخَر، أبو المنهال وعمّار بن عقيل وثالثهم الإمام عاصم بن أبي النّجود في رواية أبان بن

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ، ديوانه (٢٧)، وروايته: حاسرو الأنفس

(٢) شرح التسهيل (١/ ٧٣).

(٣) ارتشاف الضَّرَب (٢/ ٥٦٧)، وينظر: التّذييل والتّكميل(١/ ٢٨٥)، والبحر المحيط (٩/ ٩٩).

(٤) الدّرّ المصون (٩/ ٣٠١).

تغلب القارئ الثّقة الّذي وُصِف بأنّه فقيه لغويّ[١].

ولا ريب أنّ اجتماع هؤلاء القرّاء على القراءة بهذا الوجه في خمس آيات مختلفات يسقط القول بلحن القارئ أبي السّمّال وينفيه نفيًا قاطعًا.

**٣-** أنّ أبا السّمّال موصوف بالعلم والفصاحة، قال عنه الإمام الهذليّ: «إمام العربيّة عديم النّظير، قال أبو زيد سعيد بن أوس النّحويّ: طُفت العرب كلّها فلم أجد فيها أعلم من أبي السّمّال»[٢] وفي هذا دلالة على أنّ الرّواية عن أبي زيد الّتي قال فيها عنه: (إنّه لحن) -إن صحّت- تعدّ اجتهادًا منه غاب عنه وجه قراءته، فلا تصحّ متابعته بعد ظهور خطئه، قال أبو حيّان: «ولا ينبغي أن يلحّن؛ لأنّ غيره قد قرأ: {غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ} بالنّصب، و{إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةَ}»[٣].

**٤-** ورود شاهدين من كلام العرب بحذف النّون والنّصب، أحدهما مذكور في ضرائر الشّعر، والآخر ليس كذلك.

فأمّا الأوّل فقول الشّاعر:

**يَقُولُونَ ارْتَحِلْ قَبْلَ قُرَيْشًا وَهُمْ مُتَكَنِّفُو الْبَيْتَ الحَرَاما**[٤]

بنصب (البيت).

وأمّا الثّاني: فقول سويد بن أبي كاهل اليشكريّ الّذي أنشده ابن جنّي[٥]:

**ومَسامِيْحُ بِما ضُنَّ بِهِ حابِسُو الأَنْفُسَ مِنْ سُوْءِ الطَّمَع**

بنصب **(الأنفس)**

---

(١) معجم الأدباء (١/ ٣٨).

(٢) الكامل في القراءات الخمسين (٦٣).

(٣) التذييل والتكميل (١٠/ ٣٣٩).

(٤) ضرائر الشعر (١٠٧)، والتّذييل والتّكميل (١٠/ ٣٣٩)، وتعليق الفرائد (١/ ٢٢٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٨٣).

(٥) المحتسب (٢/ ٨٠)، وسبق تخريج البيت من ديوانه.

وفي هذين البيتين دليل على أنّ هذا الوجه وارد عن العرب، وربّما يكون لغة لبعضهم.

**وأمّا توجيه حذف النّون والنّصب فيما ورد من قراءات وشواهد ففيه آراء، منها:**

**١-** أنّه على حذف النّون للإضافة ونية بقائها والإعمال، قال ابن مهران: «عن أبان بن تغلب وأبي السّمّال: {إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ} نصب، أي: لذائقون العذاب، فحذف النّون للإضافة فترك العذاب الأليم على ما كان»[(١)].

**٢-** أنّه على تشبيه اسم الفاعل المجرّد من (أل) باسم الفاعل المحلّى بها، قال ابن جنّي عن قراءة {غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ} بالنّصب: «غير أنّه شبّه (معجزي) بالمعجزي، وسوّغ له ذلك علمه بأنّ (معجزي) هذه لا تتعرّف بإضافتها إلى اسم الله تعالى، كما لا يتعرّف بها ما فيه الألف واللّام، وهو {ٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ} فكما جاز النّصب في {ٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ} كذلك شُبّه به {غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ}»[(٢)].

ويقول ابن عصفور بعد أن ذكر حذف النّون من التّثنية والجمع موردًا الشّاهد الآنف الذّكر الّذي فيه **(متكنّفو البيتَ الحرام):** «ووجه حذف النّون في جميع ذلك التّشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام وهو الموصول... »[(٣)].

**٣-** إجراء النّون مجرى التّنوين[(٤)]؛ وذلك لأنّ النّون في جمع المذكر السّالم عوض عن التّنوين في الاسم المفرد فحملت عليه، وذلك أنّ التّنوين يلتقي ساكنًا مع لام الكلمة الثّانية فيحذف، وبيان ذلك أنّ سيبويه تحدّث عن حذف التّنوين في اسم الفاعل مع إعماله في مثل قراءة[(٥)]: {وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ} [يس:٤٠]. بحذف التّنوين

(١) غرائب القراءات (٧٣٢).

(٢) المحتسب (٢/ ٨٠).

(٣) ضرائر الشعر (١٠٩).

(٤) الدر المصون (٩/ ٣٠٢).

(٥) وهي قراءة عمّار بن عقيل، وأبو السّمّال، ينظر: المغني في القراءات للدّهّان النوزاوازيّ (٤/ ١٥٤٤).

والنّصب، ومثل قول أبي الأسود: (ولا ذاكرَ الله) فقال: «لم يحذف التّنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنّه حذفه لالتقاء السّاكنين»[(١)].

٤- وهو قريب من السّابق: أنّه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف حيث سُكّنت النّون فالتقت ساكنة مع اللّام فحذفت، يقول أبو البقاء العكبريّ: «والوجه أنّه سكّن نون {لَذَآئِقُواْ} للوقف، ثم وصل فالتقى ساكنان فحذف النّون لذلك، كما جاء مثله في التّنوين»[(٢)].

وخلاصة القول: إنّه قد ورد في القراءات وكلام العرب حذف النّون من جمع اسم الفاعل غير المحلّى بأل من غير إضافة مع إعماله ونصب ما بعده، ولا يصحّ تخطئة ما ورد أو تلحينه، وإنّما يلتمس وجهه وتخريجه، لكن أرى أنّ ذلك لغة لبعض العرب، ويَبْعُد أن يُجعل قياسًا؛ لأنّ الشّواهد الّتي وردت بالحذف قليلة لم تبلغ درجة الكفاية لتكون في درجة إثبات النّون.

والّذي يظهر أنّ الخليل بن أحمد أقرأه شيخه هذا الوجه وكان على دراية بأنّ حذف النّون في مثل هذا وارد عن العرب، وأنّ هذه القراءة موافقة لبعضهم، فقد صحّت عنده؛ لاكتمال شروط القراءة بها وبخاصّة: موافقة العربية ولو بوجه. والله أعلم.

**المسألة الثّانية: إعراب صدر العدد المركّب وبناء عجزه:**

قرأ الخليل بن أحمد: {عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشَرَ} [المدثر:٣٠] برفع تاء التّأنيث وفتح راء (عشر)[(٣)]، وهي قراءة ابن عبّاس وأنس بن مالك وأبي حيوة وابن أبي عبلة وأبي البَرَهسَمِ وابن قطيب وإبراهيم بن قتّة[(٤)].

---

(١) الكتاب (١/ ١٦٩)، وينظر: إعراب القرآن للنّحاس (٢/ ٢٠٩).

(٢) إعراب القراءات الشّواذّ (٢/ ٣٧٧).

(٣) غرائب القراءات لابن مهران (٩٠٤).

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه (١٦٥)، و غرائب القراءات لابن مهران (٩٠٤)، والمحتسب (٢/ ٣٣٨)، والمحرّر الوجيز (٥/ ٣٩٦)، والمغني للدّهّان (٤/ ١٨٥٤)، وتفسير القرطبيّ (١٩/ ١٨)، والبحر المحيط =

وقبل الحديث عن توجيه هذه القراءة يحسن الكلام مجملاً عن الأعداد المركّبة من حيث لغاتها، وعلل بنائها:

فاللّغة المشهورة فيها هي البناء على فتح الجزءين، «وأجاز الفرّاء إضافة صدر العدد المركّب إلى عجزه مُزالا بناؤهما وأنشد[(١)]:

**كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمانِي عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ**

ولم ير ذلك مخصوصا بالشّعر، بل أجازه في النّثر والنّظم»[(٢)].

ووافقه الزّجاج مستدلاً بقراءة (تسعةُ عشرٍ) وقال: «وذلك قليل في النّحو، والأجود تِسعةَ عَشَرَ على البناء على الفتح»[(٣)].

وقال الشّاطبيّ عن هذا الوجه: «وهذا من القليل الّذي يُنقل ولا يعتدّ بمثله، ولا يبنى عليه»[(٤)].

وحكى سيبويه لغة ثالثة عند إضافة العدد المركّب إلى غيره: ببناء الصّدر على الفتح وإعراب العجز، فقال: «ومن العرب من يقول: خمسةَ عشرُك، وهي لغة رديئة»[(٥)].

وأمّا علّة بناء العدد المركّب على فتح الجزءين فقد اختُلف فيها على أربعة أقوال:

**١-** أنّ الصّدر والعجز بنيا لتضمّنهما معنى حرف العطف، قال السّيرافيّ: «والّذي أوجب بناءهما أنّ التّقدير فيها: خمسة وعشرة، فحذفت الواو وتضمّنتا معناها، فاختير لهما الفتح؛ لأنّه أخفّ الحركات»[(٦)].

---

= (١٠/ ٣٣٣)، والدّر المصون (١٠/ ٥٤٧).

(١) قيل: إنّه من رجز لنفيع بن طارق، وقيل: إنّ نفيعًا أنشده، ينظر: الحيوان للجاحظ (٦/ ٤٦٣)، وشرح التّصريح لخالد الأزهريّ (٢/ ٤٦٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٢ – ٤٠٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٤٨)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ (٤/ ٦٥).

(٤) المقاصد الشّافية (٦/ ٢٦٩).

(٥) الكتاب (٣/ ٢٩٩).

(٦) شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ (١/ ١٠٧).

٢- أنّ العجز بُني لتضمّنه معنى الواو، والصّدر بني لتركّبه مع العجز، قال الزّمخشريّ: «أمّا الأوّل؛ فلأنّه تنزّل منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما الثّاني؛ فلأنّه تضمّن معنى الحرف»[(١)]، وقال ابن يعيش: «وذلك لأنّ الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف... وبُني الاسم الأول؛ لأنّه صار بالتّركيب كبعضِ اسم بمنزلةِ صدر الكلمة من عَجُزها، فهما علّتان»[(٢)].

٣- أنّ العجز بُني لتضمّنه معنى الحرف، وبُني الصّدر لوقوع العجز منه موقع تاء التّأنيث، قاله ابن مالك[(٣)]، وقال الشّاطبيّ:«إنّما بُنيت لوقوع ما بعدها منها موقع تاء التّأنيث، كسائر ما بني للتّركيب، ولذلك بني الصّدر على الفتح»[(٤)].

٤- أنّ العجز مبنيّ لتضمّنه معنى الواو العاطفة، أمّا الصّدر فبني لمشابهته الحرف في الافتقار، قال الجَوجَريّ:«وإنما بني الجزءان في نحو (أحدَ عشرَ) لأن أصل (ثلاثة عشر) مثلاً ثلاثة وعشرة، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما، فبُني الأوّل لافتقاره إلى الثّاني، والثّاني لتضمّنه الواو العاطفة»[(٥)].

وأرجح الأقوال – والله أعلم – ما ذهب إليه ابن مالك ووافقه الشاطبيّ.

وقد عدّ بعضهم المركّب العدديّ من المركّب المزجيّ؛ لأنّهما امتزجا فأصبحا كالكلمة الواحدة، مثل: بعلبكّ وحضرموت، وإلى هذا أشار ابن مالك[(٦)]، وابن هشام[(٧)]، وغيرهما[(٨)]، ويدلّ عليه قراءة أبي جعفر **{تِسْعَةَ عْشَرَ}** بإسكان العين؛

(١) شرح المفصّل لابن يعيش (٣/ ١٤٤).
(٢) شرح المفصّل لابن يعيش (٣/ ١٤٤).
(٣) شرح التّسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٩).
(٤) المقاصد الشّافية (٦/ ٢٦٥).
(٥) شرح شذور الذّهب للجوجريّ (١/ ٢٣٥).
(٦) ينظر: شرح التّسهيل (٣/ ٤٢٢).
(٧) ينظر: شرح شذور الذّهب (١/ ٩٤).
(٨) ينظر: حاشية الصّبان (١/ ٢٢١).

كراهة توالى المتحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، وقد قرن الخليل بينه وبين المركّب المزجي في التّصغير، قال سيبويه: «زعم الخليل أنّ التّحقير إنما يكون في الصَّدر؛ لأنّ الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. وذلك قولك في حضرموت: حضيرموت. وبعلبكّ: بعيلبكٌّ، وخمسة عشر: خميسة عشر»[(١)]، ويدلّ عليه أيضًا ورود العدد المركّب في اللّغة الّتي أشار إليها سيبويه موافقًا لحال المركّب المزجيّ ببناء الأوّل وإعراب الثّاني (خمسةَ عشرُك)[(٢)]

**وأمّا توجيه قراءة الخليل {تِسْعَةُ عَشَرَ} ففيه أقوال:**

**١-** أنّه أضيف صدره إلى عجزه على اللّغة الّتي أجازها الفرّاء، إلّا أنّ المضاف إليه وهو العجز قد مُنع من الصّرف فجُرَّ بالفتحة، ذكره ابن مهران[(٣)].

**والّذي يظهر أنّه رأي ضعيف؛ إذ لا علّة لمنع (عشر) من الصّرف.**

**٢-** أنّه باقٍ على بناء الجزءين غير أنّ الصّدر مبنيّ على الضّمّ، والعجز باقٍ على الفتح؛ وعلّة بناء الصّدر على الضّمّ كراهة توالي الفتحات، قال أبو حيّان:«وقرأ أنس بن مالك وابن عباس وابن قطيب وإبراهيم بن قتّة: بضمّ التّاء، وهي حركة بناء عُدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات، ولا يتوهمّ أنّها حركة إعراب، لأنّها لو كانت حركة إعراب لأعرب عشر»[(٤)].

**وهذا قول فيه ضعف من جهة أنّ المستكره هو توالى الحركات لا توالي الفتحات، ولذلك سُكّنت العين في قراءة أبي جعفر {تِسْعَةَ عْشَرَ}؛ كراهة توالى المتحرّكات، فأمّا مع الضّمّ فقد بقي التّوالي وأضيف إليه الضّمّ المستثقل.**

(١) الكتاب (٣/ ٤٧٥).

(٢) الكتاب (٣/ ٢٩٩).

(٣) غرائب القراءات (٩٠٤).

(٤) البحر المحيط (١٠/ ٣٣٣)، وينظر : الدّرّ المصون (١٠/ ٥٤٧).

٣- أنّ الصّدر مبنيّ على الضّمّ تشبيها له ببعض الظروف المبنيّة على الضّمّ، وإلى هذا ذهب العكبريّ فقال: «ويقرأ بضمّ التّاء، وهذه ضمّة بناء شُبِّهت بضمّة قبلُ وبعدُ وحيثُ»[١].

**ولا وجه لتشبيه (تسعة) بهذه الظروف؛ إذ الفرق بينها ظاهر.**

٤- أنّ العطف منويّ في الصّدر تقديرًا؛ فأعرِبَ لذلك، ثمّ أريد التّركيب فبُني العجز، وإلى ذلك أشار المهدويّ بقوله: «ومن قرأ: {تسعةُ عشرَ} فكأنّه من التّداخل؛ كأنّه أراد العطف وترْكَ التركيب، فرفع هاء التّأنيث ثمّ راجع البناء»[٢].

٥- أنّه معرب الصّدر مبنيّ العجز، وذلك أنّ علّة بناء الصّدر أضعف من علّة بناء العجز؛ ولذلك تخلّف البناء في هذه اللّغة تنبيهًا على ذلك، وتفريقًا بين العلّتين.

٦- أنّها لغة مركّبة من اللّغتين اللّتين ذُكِرَتا في أوّل المسألة، **الأولى:** هي اللّغة المشهورة بفتح الجزءين، و**الثّانية:** بالإضافة **(تسعةُ عشرٍ)** الّتي أجازها الفرّاء، فجاءت القراءة على لغة ثالثة مركّبة منهما، عامل صاحبُها الصّدر معاملة اللّغة الثّانية فأعرب وأضاف، وعامل العجزَ معاملة اللّغة الأولى فبناه على الفتح.

**وهذا التّوجيه مستفاد ممّا ذكره ابن جنّي في خصائصه في بابين متتالين: باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا، وباب في تركّب اللغات.**[٣]

وهذان التّوجيهان -أعني الخامس والسّادس- لم أجد من ذكرهما، والله أعلم.

**المسألة الثّالثة: صرف ما جاء على صيغة منتهى الجموع:**

قرأ الخليل بن أحمد: {قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ} [البقرة:١٨٩] بصرف مواقيت[٤]، ولم أقف على من قرأ بهذا الوجه غير الخليل، وتخريجه مرتبط بمسألة صرف ما لا ينصرف، وللعلماء فيها أقوال بعضها قريب من بعض.

---

(١) إعراب القراءات الشّواذّ للعكبريّ (٢/ ٦٤٢).

(٢) التّحصيل لفوائد كتاب التّفصيل (٦/ ٥٣٠).

(٣) الخصائص لابن جنّي (١/ ٣٧٠ – ٣٧٦).

(٤) غرائب القراءات (١٨٠).

فذهب فريق إلى أنّ صرف ما لا ينصرف خاصّ بالشّعر ولا يجوز في الكلام، قال سيبويه في باب ما يحتمل الشّعر: «اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا، كما قال العجّاج[١]:

..... ... **قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِي**»[٢]

وقال المبرّد عن الشّاعر: «فإن احتاج إلى صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة فيصير بمنزلة غيره ممّا لا علّة فيه، كما قال[٣]:

**فَلْتَأْتِيَنْك قصائدٌ ولْيَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليك قوادِمَ الأَكْوارِ**»[٤]

وقال صاحب الأصول: «للشّاعرِ أنْ يصرف في الشِّعرِ جميع ما لا ينصرف، وذلك أَنَّ أصل الأسماءِ كلِّها الصّرفُ»[٥].

أمّا أبو الحسن الأخفش فيرى أنّ صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب؛ قال ابن عصفور: «وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنّه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزّجّاجيّ أيضًا في نوادره مثل ذلك»[٦].

ولذلك ذهب الكسائيّ والفرّاء إلى أنّ صرف ما لا ينصرف جائز إلّا في مثل قولهم: (أفضل من زيد) نقله عنّهما السّيرافيّ[٧]، وتبعهما أبو العباس ثعلب فيما عزاه إليه أبو حيّان[٨].

قال الزّجّاجيّ: «وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شِعْر ولا

(١) ديوانه (٢٨٢).
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٦).
(٣) النّابغة الذّبيانيّ، ديوانه (٥٥).
(٤) المقتضب (١/ ١٤٣).
(٥) الأصول لابن السراج (٣/ ٤٣٦).
(٦) ضرائر الشّعر (٢٥).
(٧) ما يحتمل الشّعر من الضّرورة (٤٣)، وينظر: ضرائر الشّعر لابن عصفور (٢٤).
(٨) ارتشاف الضّرَب(٢/ ٨٩١).

غيره إِلَّا أفعل مِنْك وعلى هذه اللُّغة قُرِئَ {قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا مِن فِضَّةٍ} [الإنسان:١٥، ١٦] بتنوينهما جميعًا. فإذا نوّن فإنَّما يردّ إلى أصله.»[١]

وقد ورد صرفٌ لما لا ينصرف في بعض القراءات القرآنيّة، ومن ذلك:

- قراءة نافع والكسائيّ وعاصم في رواية شعبة عنه وأبي جعفر(سَلاسِلاً) بالصّرف وصلاً وبالألف وقفًا[٢] من قوله تعالى: {إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا} [الإنسان:٤].

- وكذا قراءة نافع والكسائيّ وعاصم في رواية شعبة عنه وأبي جعفر {قواريرًا} بالصّرف وصلاً وبالألف وقفًا في الموضعين[٣]من قوله تعالى:{وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا} [الإنسان:١٥، ١٦].

- وقراءة ابن كثير {كَانَتْ قَوَارِيرًا} بالصّرف والألف، و{قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ} بالمنع من غير ألف.[٤]

- وقراءة ابن مسعود والأعمش والمطوّعيّ {وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا} [نوح:٢٣] بصرف يغوث ويعوق[٥].

ويرى الزّمخشريّ وابن مالك أنّ القراءات السّابقة تُحمل على المزاوجة والتّناسب، قال في الكشّاف: «وقرأ الأعمش: {وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا} [نوح:٢٣] بالصّرف، وهذه قراءة مشكلة، لأنّهما إن كانا عربيّين أو عجميّين ففيهما سببا منع الصّرف: إمّا التّعريف ووزن الفعل، وإمّا التّعريف والعجمة، ولعلّه قصد الازدواج

(١) الأمالي للزّجّاجيّ (٨٤).

(٢) السّبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، والتّيسير للدّانيّ (٢١٧)، والنّشر لابن الجزريّ (٢/ ٣٩٤، ٣٩٥).

(٣) المصادر السّابقة

(٤) السّبعة (٦٦٣)، والتّيسير (٢١٧).

(٥) معاني القرآن للفرّاء (٣/ ٢١٧)، ومختصر ابن خالويه (١٦٢)، والكشّاف للزّمخشريّ (٤/ ٦١٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٥٥٨).

فصرفهما، لمصادفته أخواتها منصرفات: ودًّا وسواعًا ونسرًا»[(١)]، وقال ابن مالك: «وأما صرف ما لا ينصرف للتّناسب فكثير: منه قراءة نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم: {سلاسلاً} و{قواريرًا}، ومنه قراءة الأعمش: {وَلا يَغُوثًا ويَعُوقًا} صرفهما ليناسب ودًّا وسواعًا ونسرًا»[(٢)].

والّذي يترجّح القول بأنّ صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب لما يأتي:

**أوّلاً**: حكاية الأخفش سماعه من العرب صرف ما لا ينصرف في الكلام، ومتابعة الزّجّاجيّ له في ذلك، وقد مرّ ذكره قريبًا، وقد قال أبو حيّان في ردّه على الزّمخشريّ في استشكاله قراءة {يغوثًا ويعوقًا}: «وكأنّ الزّمخشريّ لم يدر أنّ ثمّ لغةً لبعض العرب تصرف كلّ ما لا ينصرف عند عامّتهم، فلذلك استشكلها».

**ثانيًا**: كثرة ورود صرف ما لا ينصرف في الشّعر كثرة تجاوز حدّ الضّرورة، حتّى قال ابن عصفور: «وصرف ما لا ينصرف في الشّعر أكثر من أن يُحصى»[(٣)].

ومن الشّواهد الشّعريّة على الصّرف بيت الكتاب[(٤)] الآنف الذّكر:

..... ... **قَواطِنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي**

وبيت المقتضب[(٥)]:

**فَلْتَأْتِيَنْك قصائدٌ ولْيَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليك قوادِمَ الأَكْوارِ**

وقول امرئ القيس[(٦)]:

**تَبَصّرْ خَليلي هلْ تَرَى مِنْ ظَعائنٍ ... سَوَالِكَ نَقْبًا بينَ حزْمَيْ شَعَبْعَبِ**

(١) الكشاف للزّمخشريّ (٤/ ٦١٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٢)، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (١/ ٢٢٤).

(٣) ضرائر الشّعر (٢٤).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٦)، وسبق تخريجه.

(٥) المقتضب (١/ ١٤٣)، وسبق تخريجه.

(٦) ديوانه (٧٤).

وصدر البيت أعاده شعراء بعده منهم زهير[١]، والفرزدق[٢]، والرّاعي النّميريّ[٣].

وقول النّابغة الذّبيانيّ[٤]:

**إذا مَا غَزَوْا بالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم عَصائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بعَصائِبِ**

وقول عمرو بنُ كُلْثوم[٥]:

**كـأنَّ سُيـوفَنَـا فِيْنـا وَفِيْهِـمْ مَخَارِيـقٌ بـأيـديْ لاعِبِينـا**

وقول لبيد بن ربيعة العامريّ[٦]:

**فَضْلاً، وذو كَرَمٍ يُعينُ على النَّدى سَمْحٌ كَسُوبُ رَغَائِبٍ غَنّامُهَا**

ويلحظ هنا أنّ كبار الشّعراء: أصحاب المعلّقات، والمشاهير قد ارتكبوا صرف ما لا ينصرف، ولا أرى أنّ الحامل لهم على ذلك الضّرورة فحسب، بل جرت ألسنتهم عليه لكونه لغة لبعض العرب، ولأنّه عود إلى الأصل وهو الصّرف، كما أنّ الشّواهد السّابقة جاءت في نوع واحد، وهو صيغة منتهى الجموع؛ ولذلك «أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا»[٧].

**ثالثًا:** مجيء قراءة الخليل بن أحمد بصرف {مَوَاقِيتُ}، ولا يمكن توجيهها أو حملها على التّناسب، بل تحمل على أنّها لغة لبعض العرب.

ومثل ذلك قراءة عمرو بن عبيد: {صَوَافِيًا} من قوله تعالى: {وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَـٰهَا لَكُم مِّن شَعَـٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ} [الحج:٣٦]

(١) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشّنتمريّ (١١).

(٢) ديوانه (٣٧٤).

(٣) ديوانه (٨١).

(٤) ديوانه (٤٢).

(٥) ديوانه (٧٦).

(٦) ديوانه (١٧٩).

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك للمراديّ (٣/ ١٢٢٧).

قرأها بتخفيف الفاء، وياءٍ منوّنة[١]، «وعنه أيضًا: {صَوَافِنًا} بالنّون بدل الياء، كذا ذكره صاحب الكشّاف»[٢]، فبالياء جمع صافية وهي مثل قراءة أبي موسى الأشعريّ والحسن وغيرهما {صَوَافِيَ}[٣] بالمنع وهو قرأها بالصّرف، وبالنّون جمع صافِنٍ، وهو الّذي صفّ قدميه، أو هو القائم على ثلاث[٤]، وهي مثل قراءة ابن مسعود وابن عبّاس {صَوَافِنَ} بالمنع، وهو قرأها بالصّرف.

وقرأ مالك بن دينار[٥]، وابنُ محيصن في رواية ابنِ يزيد، وابنُ مقسم[٦] {مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ} [الرحمن:٧٦] بالجمع والصّرف.

فورود هذه القراءات بصرف مواقيت وصوافي وصوافن ورفارف من غير مزاوجة أو تناسب يدلّ على أنّ الصّرف في ذلك لغة لبعض العرب، وهذا لا ينفي علّة التناسب في سلاسلاً وقواريرًا، غير أنّه يمكن القول بأنّها علّة عاضدة لهذه اللّغة مقوّية لها؛ إذ اجتمع فيها أمران: أنّها لغة لبعض العرب، وحصول التناسب مع ما قبلها أو بعدها؛ ولذلك قرأ بها أربعة من العشرة.

وخلاصة القول: إنّ قراءة الخليل ترجّح القول بأنّ صرف ما لا ينصرف وبخاصّة الجمع المتناهي لغة لبعض العرب على ما ذهب إليه الأخفش، وقد ركبه الشّعراء كثيرًا، لكن لا يرقى ما ورد عنهم من الصّرف إلى الحكم بجوازه قياسًا؛ لعدم كفاية الوارد بالصّرف مقابل الوارد بالمنع. والله أعلم.

---

(١) مختصر ابن خالويه (٩٧)، وشواذّ القراءات للكرمانيّ (٣٢٩)، والمغني في القراءات للدّهّان (٣/ ١٢٩٢)

(٢) المغني في القراءات للدّهّان (٣/ ١٢٩٢)، وينظر الكشّاف (٣/ ١٥٨).

(٣) مختصر ابن خالويه (٩٧)، وشواذّ القراءات للكرمانيّ (٣٢٩)، والمغني في القراءات للدّهّان (٣/ ١٢٩٢).

(٤) ينظر: العين (٧/ ١٣٤، ١٣٥).

(٥) المغني للدّهان(٤/ ١٧٤٩).

(٦) الكامل للهذليّ (٦٤٤).

**المسألة الرّابعة: رفع الاسم بعد (لا) النافية:**

قرأ الجمهور بفتح الاسم بعد (لا) النّافية على أنّها لنفي الجنس، وقرأ الخليل في ثلاثة مواضع بالرّفع منوّنًا، وهي:

**١-** قوله تعالى: {ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبٞ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ} [البقرة:٢][(١)].

**٢-** قوله تعالى: {قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ} [البقرة:٣٢].[(٢)]

**٣-** قوله تعالى: {وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ}[(٣)] [البقرة:٢٠٣].

أمّا الموضع الأوّل فقد قرأ به من القرّاء غير الخليل: زيد بن عليّ[(٤)]، وأبو نَهِيْك[(٥)]، وأبو الشّعثاء[(٦)]، وزهير الفُرْقُبِيّ[(٧)].

**وأمّا الموضعان الثّاني والثّالث فلم أجدهما لغير الخليل، وفي تخريج هذه القراءة وجهان:**

**الوجه الأوّل:** أنّها عاملة عمل ليس، وفيه ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** إعمال (لا) عمل ليس قليلٌ.

قال سيبويه في باب (ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماء عن حالها الّتي كانت عليها قبل أن تدخل (لا): «وقد جُعلتْ –وليس ذلك بالأكثر– بمنزلة ليس... فمن ذلك قال سعد بن مالك[(٨)]:

---

(١) غرائب القراءات لابن مهران (١٠٠).

(٢) غرائب القراءات لابن مهران (١٢٢).

(٣) غرائب القراءات لابن مهران (١٨٥).

(٤) غرائب القراءات لابن مهران (١٠٠).

(٥) غرائب القراءات لابن مهران (١٠٠)، وشواذّ القراءات للكرمانيّ (٤٧).

(٦) شواذّ القراءات للكرمانيّ (٤٧)، والكشاف للزّمخشريّ (١/ ٣٥)، البحر المحيط (١/ ٦٢).

(٧) مختصر في شواذّ القراءات لابن خالويه (١٠).

(٨) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ (٥٠٦).

مَـنْ صَـدَّ عـن نِيْـرانِهـا فَـأَنـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لا بَـراحُ»[١]

وقال: «والنّصب أجود وأكثر من الرّفع؛ لأنّك إذا قلت: لا غلامَ. فهي أكثر من الرّافعة الّتي بمنزلة ليس»[٢].

وذهب النّحاس إلى جواز إعمالها عمل ليس، ولم ينصّ على قلّتها، قال في الموضع الأوّل: «ويجوز: {لَا رَيْبٌ فِيهِ} تُجعل (لا) بمعنى ليس»[٣].

وقال في الموضع الثّاني: «{لَا عِلْمَ لَنَا} مثل {لَا رَيْبَ فِيْهِ} ويجوز {لَا عِلْمٌ لَنَا} بجعل (لا) بمعنى ليس»[٤].

وقال العكبريّ: «وهذا سائغ فيما إذا كان الاسم نكرة»[٥].

ووافق ابن هشام سيبويه فنصّ في المغني[٦] وفي الأوضح [٧] على أنّ إعمال (لا) عمل ليس قليل.

وحكم أبو حيّان على ضعف القراءة لقلّة الإعمال فقال: «وحمل (لا) في قراءة {لَا رَيْبٌ فِيْهِ} على أنّها تعمل عمل ليس ضعيفٌ؛ لقلّة إعمال (لا) عمل ليس، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة»[٨].

**والّذي يظهر أن القراءة جاءت على وجه قليل الورود في كلام العرب؛ لكنها ليست ضعيفة، إذ لا يلزم من القلّة الضّعف.**

(١) الكتاب، (٢/ ٢٩٦).
(٢) الكتاب (٢/ ٣٠٤)
(٣) إعراب القرآن (١/ ٢٤).
(٤) السّابق (١/ ٤٤).
(٥) إعراب القراءات الشّواذّ (١/ ١٠٨).
(٦) (٣/ ٢٩٢).
(٧) (١/ ٢٧٤).
(٨) البحر المحيط (١/ ٦٢).

**المسألة الثّانية: حذف خبر (لا) العاملة عمل ليس.**

يرى ابن هشام أن ذكر خبر (لا) العاملة عمل ليس قليلٌ «حتّى إنّ الزّجّاج لم يظفر به، فادَّعى أنّها تعمل في الاسم خاصّة، وأن خبرها مرفوعٌ، ويردّه قوله[١]:

**تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيًا وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقِيًا»**[٢]

وقال في أوضح المسالك: «والغالب أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك»[٣].

وبناءً عليه يكون الأَوْلى على هذه القراءة – أعني قراءة الرّفع– الوقف على (لا ريبٌ) والاستئناف بعدها (فيه هدى) والوقف على (لا ريبَ) المفتوحة وجه لنافع وعاصم[٤] فيكون خبر (لا) في قراءة الرّفع محذوفًا، و(فيه) متعلِّقان بخبر للمبتدأ (هدى) مقدّم، وهذا التوجيه لئلاّ يجتمع في هذه القراءة أمران: مجيء (لا) عاملة عمل ليس، وهو قليل، وذكر خبرها وهو قليل أيضًا.

**المسألة الثّالثة: الفرق في المعنى بين القراءتين:**

تحدّث النّحاة عن الفرق في المعنى بين (لا) النّافية للجنس الّتي يُبنى الاسم بعدها على الفتح و(لا) الّتي تعمل عمل ليس فيرفع بعدها الاسم، وبيّنوا أنّ النّافيةَ للجنس تدلّ على نفي العموم نصًّا، أمّا العاملة عمل ليس فإنّها محتملة لنفي العموم ونفي الوحدة.

قال ابن هشام عن معنى (لا) العاملة عمل ليس: «واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على **الأوّل**: بل امرأة، وعلى

(١) من الشّواهد النّحويّة المشهورة، ولا يعرف قائله.

(٢) معني اللّبيب (٣/ ٢٩١)، وينظر: همع الهوامع للسّيوطيّ (١/ ٤٥٦).

(٣) أوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا للداني (١٨).

**الثّاني**: بل رجلان أو رجال. وغَلِط كثير من النّاس فزعموا أنّ العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويردّ عليهم نحو قوله:

**تَـعَـزَّ فَـلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بـاقِيًـا وَلا وَزَرٌ ممّـا قَـضَـى اللهُ واقِيًـا»**[(١)]

وجاء في حاشية الصّبان: «وأمّا العاملة عمل ليس فإنّها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورًا لعموم النّكرة مطلقا في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحيّة، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال»[(٢)].

ويظهر من كلامه أنّها تدلّ على العموم؛ لقاعدة: (النّكرة في سياق النّفي تفيد العموم) ما لم ترد قرينة تدلّ على نفي الوحدة.

وبناء عليه فإنّه لا فرق في المعنى بين القراءتين؛ إذ إنّهما تدلان على نفي العموم، فأمّا قراءة الفتح فإنّها تدلّ على ذلك باللّفظ، وأمّا قراءة الرّفع فإنها تدلّ على ذلك بالسّياق.

قال أبو حيّان: «وقرأ أبو الشّعثاء: {لا ريبٌ فيه} بالرّفع، وكذا قراءة زيد بن عليّ حيث وقع، والمراد أيضا هنا الاستغراق، لا من اللّفظ بل دلالة المعنى... لكنّ سياق الكلام يبيّن أنّ المراد العموم»[(٣)].

**الوجه الثّاني في تخريج القراءة:**

أن (لا) ملغاة لا عمل لها، فيكون (ريبٌ) مبتدأ، و(فيه) خبره.

قال العكبري: «وهو القياس فيها...، ومثله: {لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}»[(٤)] وهو رأي غريب لم أجد له وجهًا؛ فقد قال أبو حيّان: «وهذا ضعيف؛ لعدم تكرار (لا)»[(٥)]،

(١) مغني اللبيب، (٣/ ٢٩٧).

(٢) حاشية الصّبان (٢/ ٣).

(٣) البحر المحيط (١/ ٦٢).

(٤) إعراب القراءات الشّواذّ (١/ ١٠٩).

(٥) البحر المحيط (١/ ٦٢).

وذهب ابن هشام إلى امتناع إهمالها إن لم تكرّر، قال: «إذا قيل: لا رجل في الدّار بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده بل امرأة. وإن قيل بالرّفع تعيّن كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون مهملة وإلّا تكررت»[(١)].

والّذي يظهر قوّة ما ذهب إليه ابن هشام لعدم ورودها عن العرب ملغاة من غير تكرّر.

**وبناء عليه فالوجه الأقوى في تخريج قراءة:**{لَا رَيْبٌ فِيهِ} **أنّها عاملة عمل ليس وخبرها محذوف.**

**أمّا الموضعان الثّاني والثّالث، وهما** {قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا} **و** {فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ} **فإنّها عاملة عمل ليس وخبرها مذكور، والله أعلم.**

(١) مغني اللبيب (٣١٦).

## الخاتمة

خلصت هذه الدّراسة الّتي عرّفت بالخليل قارئًا وروايًا، وبيّنت توجيه قراءاته الّتي أشكلت نحويًّا، إلى نتائج، من أهمّها ما يأتي:

١. كان للخليل بن أحمد إمام اللّغة المتفرّد إسهام في علم القراءات، ظهر في قراءته الّتي بها قرأ، وفي روايته عن كبار القرّاء كابن كثير وعاصم، وفي توجيهه القراءات، ولا غرابة في ذلك؛ فالصّلة بين علمي القراءات واللّغة من أوثق الصّلات، وبهذا يكون الخليل من اللّغويّين القرّاء، كأبي عمرٍو، والكسائيّ، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر.

٢. لم يقتصر الخليل على مدرسة واحدة في الرّواية؛ بل تعدّدت مصادره في ذلك، فأخذ عن أهل الكوفة وأهل مكّة، بالإضافة إلى مدينته البصرة.

٣. تعدّدت المصنّفات الّتي نقلت إلينا قراءته ورواياته وتنوّعت، فمنها ما هو من كتب القراءات المسندة ومنها من غير المسندة، ومنها ما هو في علوم القرآن وتوجيه القراءات، ومنها ما هو في التّفسير، ومنها ما هو في اللّغة والمعاجم.

٤. كان لسعة علم الخليل بلغات العرب واستيعابه لها أثرٌ في اختياره القراءة؛ إذ قرأ بوجوه ظاهرها مخالفة الشّائع من كلام العرب، والمستقرّ من قواعد اللّغة؛ لعلمه بموافقتها وجهًا من وجوه العربيّة، ولو كان الخليل محدود المعرفة لتوقّف عن القراءة بها وإقرائها.

٥. ظهر الأثر البيّن لبعض وجوه القراءة الّتي قرأ بها في ترجيح آراء نحويّة تقوّت بقراءته، وتضعيف آراء أخرى كانت مشهورة وشائعة، ومن ذلك قراءته لقوله تعالى: {مُلَٰقُواْ ٱللَّهَ} بالنّصب، الّتي رجّحت القول بجواز حذف النّون مع الإعمال، وأضعفت الرأي المانعَ لذلك الحاكمَ بلحن القارئ، ومثل ذلك ترجيح

القول بأنّ صرف الممنوع وبخاصّة صيغة منتهى الجموع من غير ضرورةٍ أو تناسبٍ لغةٌ لبعض العرب.

٦. يمكن القول بظهور شاهد من القراءات القرآنيّة على تركّب اللّغات، الّذي بسط القول فيه ابن جنّي في الخصائص، وهو قراءة الخليل بن أحمد: **{تِسْعَةُ عَشَرَ}** حيث جاء صدر العدد على لغة الإعراب وعجزه على لغة البناء.

**والله أعلم.**

أسأل الله أن يجعل هذا العمل مباركًا، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين!

## فهرس المصادر والمراجع


١. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، أبو القاسم شهاب الدّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية.

٢. **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: رجب عثمان محمد – راجعه: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، الطّبعة الأولى ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

٣. **إعراب القراءات الشّواذّ**، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق: محمّد السّيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت– لبنان، الطّبعة الأولى، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م.

٤. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحويّ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان الطّبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت– لبنان.

٦. **الإيضاح العضديّ**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو عليّ، ت: حسن شاذلي فرهود، ط:١، ١٣٨٩هـ –١٩٦٩م.

٧. **البحر المحيط في التّفسير**، لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت– لبنان، ١٤٢٠هـ .

٨. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، ت: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط:١، ١٤٠٧هـ –١٩٨٦م.

٩. **بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز**، مجد الدين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى:٨١٧هـ)، المحقّق: محمد علي النّجار، النّاشر: المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

١٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد مرتضى الزَّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١١. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدّكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٢. **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى ٦١٦هـ) المحقق : علي محمّد البجاويّ، الناشر : عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه.

١٣. **التّحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، ت: محمّد زياد محمد طاهر شعبان -فرح صبري شيخ البزورية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، ط:١، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م

١٤. **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق.

١٥. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر الدّماميني، ت: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط:١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣.

١٦. **التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة**، للحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، حقّقه عبد العليم الطّحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

١٧. **جامع أبي معشر المعروف بسوق العروس**، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطّبريّ، تحقيق: محمّد بن عبد العزيز القبيسيّ، وحامد بن أحمد الأنصاري، في رسالتي دكتوراه من جامعة أم القرى.

١٨. **جامع القراءات**، لأبي بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الرّوذباريّ، تحقيق: حنان عبدالكريم العنزي، بتمويل من كرسي الشيخ يوسف عبداللطيف جميل للقراءات، جامعة طيبة -المدينة المنورة.

١٩. **الجامع لأحكام القرآن**، تفسير القرطبيّ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط:٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٢٠. **جمال القرّاء وكمال الإقراء**، أبو الحسن، علم الدّين السخاوي عليّ بن محمد بن عبد الصّمد الهمدانيّ المصريّ الشافعيّ، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطيَّة ود. محسن خرابة، دار المأمون للتراث – دمشق، الطّبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١. **الجمل للزجاجي**، عناية وشرح ابن أبي شنب، الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر، خزانة الكتب العربية، ١٩٢٦م.

٢٢. **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

٢٣. **الحيوان**، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسّلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، الطّبعة الثّانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٢٤. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطّبعة الرّابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٥. **الخصائص لابن جنّي**، أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمّد بن عليّ النّجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة الرّابعة.

٢٦. **الدّرّ المصون في الكتاب المكنون**، أحمد يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٧. **ديوان أبي الأسود الدّؤليّ**، صنعة أبي سعيد الحسن السّكّريّ (ت ٢٩٠هـ) تحقيق/ محمّد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، الطّبعة الثّانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٨. **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكريّ**، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: محمّد جبّار المعيبد، منشورات وزارة الإعلام في العراق، طباعة: دار الطّباعة الحديثة، البصرة، ١٩٧٢م.

٢٩. **ديوان العجّاج**، رواية الأصمعيّ، عني بتحقيقه د. عزّة حسن، دار الشّرق العربيّ - بيروت لبنان، ١٩٩٥م.

٣٠. **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: الدّكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ١٩٦٧م.

٣١. **ديوان النّابغة الذّبيانيّ**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطّبعة الثّانية.

٣٢. **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط:٢، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

٣٣. **شرح التّسهيل لابن مالك**، لمحمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ، تحقيق: عبد الرّحمن السّيد - محمد المختون، دار هجر.

٣٤. **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ (المتوفى:٩٠٥هـ) دار الكتب العلميّة -بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٥. **شرح ديوان الحماسة**، أحمد بن محمّد المرزوقيّ، أبو عليّ (ت ٤٢١هـ)، نشره أحمد أمين وعبدالسّلام هارون، دار الجيل – بيروت، الطّبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٣٦. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لشمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن محمّد الجوجريّ القاهريّ الشّافعيّ، ت: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، الطّبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م.

٣٧. **شرح كتاب سيبويه**، للحسن بن عبد الله السّيرافيّ، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ– عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان ط:١، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.

٣٨. **شرح المفصل للزمخشري**، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء المعروف بابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط:١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٩. **شواذّ القراءات**، لرضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، ت: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت– لبنان.

٤٠. **الشّوارد: ما تفرّد به بعض أئمّة اللّغة**، رضيّ الدّين الحسن بن محمد بن الحسن الصّغانيّ (المتوفّى:٦٥٠هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازيّ، مراجعة: الدّكتور محمد مهديّ علام، النّاشر: الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة – القاهرة، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤١. **ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي**، ت: السيد إبراهيم محمد، ط:١، ١٩٨٠، دار الأندلس.

٤٢. **طبقات الفقهاء الشافعية**، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى:٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

٤٣. **العباب الزّاخر واللباب الفاخر . لرضيّ الدّين الحسن بن محمّد الصّاغاني ت ٦٥٠هـ**، بتحقيق: د. فير محمّد حسن ـ الجزء الأوّل، المجمع العلمي العراقي، الطّبعة الأولى ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٤٤. **العميد في علم التجويد**، محمود بن علي بسّة المصريّ (المتوفّى: بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمّد الصّادق قمحاويّ، دار العقيدة – الإسكندريّة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

٤٥. **العين**، لأبي عبدالرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت ١٧٥هـ تحقيق: د. مهديّ المخزوميّ ود. إبراهيم السّامرّائي ، دار الرّشيد .

٤٦. **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، محمّد بن محمّد بن محمّد علي ابن الجزريّ، دار الكتب العلمية، بيرت – لبنان، ط:١، ١٤٢٧هـ -٢٠٦م.

٤٧. **غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين**، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصفهاني ثم النيسابوري المعروف بابن مهران، تحقيق: براء بن هاشم الأهدل، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

٤٨. **القراءات القرآنيّة وتوجيهها في كتاب العين**، د. عبد الله بن محمّد المسمليّ، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشّاطبيّ للدّراسات القرآنيّة – العدد السّابع ١٤٣٠هـ.

٤٩. **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزّائدة عليها**، ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد أبو القاسم الهذلي، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما، ط:١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٠. **الكتاب**، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٥١. **الكشاف**، لأبي القاسم محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط:٣، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٢. **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ (المتوفّى ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكميّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

٥٣. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط:٢.

٥٤. **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٥. **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، لعليّ بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨هـ، بتحقيق : مصطفى السَّقَّا وحسين نصَّار ، معهد المخطوطات بجامعة الدّول العربيّة ، الطّبعة الأولى ، ١٩٥٨م - ١٩٩٨م .

٥٦. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥٧. **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط:٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٨. **معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج**، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٥٩. **معاني القرآن**، لأبي الحسن المعروف بالأخفش، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦٠. **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط:١، ١٩٩٣م.

٦١. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري جمال الدين، ت: مازن المبارك – حمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط:١، ١٣٦٨هـ -١٩٦٤م.

٦٢. **المغني في القراءات**، لمحمد بن أبي نصر بن أحمد الدّهّان النّوزاوازيّ، ت: محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه تبيان، الطّبعة الأولى ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

٦٣. **المفضليات**، للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي، ت: أحمد محمود شاكر- عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطّبعة السّادسة.

٦٤. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، ت:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، ط:١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

٦٥. **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرّحيم الطّرهونيّ، دار الحديث – القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

٦٦. **النشر في القراءات العشر**، شمس الدّين ابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضّباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التّجاريّة الكبرى.

٦٧. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التّوقيفيّة- مصر.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الملخص | ٥٣٩ |
| المقدمة | ٥٤٠ |
| مشكلة الدّراسة | ٥٤١ |
| أسئلة الدّراسة | ٥٤١ |
| أهداف الدّراسة | ٥٤١ |
| الدّراسات السّابقة | ٥٤٢ |
| منهج الدّراسة | ٥٤٣ |
| هيكل البحث | ٥٤٣ |
| المبحث الأوّل (الخليل بن أحمد قارئًا وراويًا وموجّهًا) | ٥٤٥ |
| أوّلاً: الخليل قارئًا | ٥٤٥ |
| ثانيًا: الخليل راويًا | ٥٥٢ |
| ثالثًا: الخليل مُوجِّهًا | ٥٥٦ |
| المبحث الثّاني (توجيه المشكل النّحوي من قراءة الخليل بن أحمد) | ٥٥٨ |
| المسألة الأولى: حذف نون جمع اسم الفاعل غير المحلّى بأل، مع إعماله، من غير إضافة | ٥٥٨ |
| المسألة الثّانية: إعراب صدر العدد المركّب وبناء عجزه: | ٥٦٥ |
| المسألة الثّالثة: صرف ما جاء على صيغة منتهى الجموع: | ٥٦٩ |
| المسألة الرّابعة: رفع الاسم بعد (لا) النافية: | ٥٧٥ |
| الخاتمة | ٥٨٠ |
| فهرس المصادر والمراجع | ٥٨٢ |
| فهرس الموضوعات | ٥٨٨ |